مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٣/٦

السادات يرأس لقاء القمة العربى الأفريقى الكبير الذى يبدأ فى القاهرة غدا

المؤتمر يبحث البيان السياسى لاعلان القاهرة بعد أن أقره وزراء الخارجية الأفريقيون والعرب

مشروع جديد من ١٠ نقاط للتعاون الاقتصادى أعده وزراء الخارجية العرب وبحثه الوزراء الأفارقة

يبدأ فى القاهرة غدا برئاسة الرئيس انور السادات مؤتمر القمة الافريقى العربى الكبير الذى يلتقى فيه ملوك ورؤساء وممثلو ٦٠ دولة افريقية وعربية بالاضافة الى ممثلى ٦ حركات تحرير افريقية ، وذلك لاقرار مشروع البيان السياسى لاعلان القاهرة الذى وافق عليه وزراء خارجية الدول الافريقية والعربية ومشروع برنامج العمل الخاص بالتعاون الافريقى العربى الذى بدات لجنة الصياغة فى اعداد وثائقه النهائية .

وبعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية العربية اجتماعا فى الساعة العاشرة من صباح اليوم ، لاقرار مشروع البيان الاقتصادى الذى سيصدر من مؤتمر القمة لتحقيق التعاون المالى والاقتصادى بين الدول الافريقية والعربية ، وذلك عقب اجتماعات لم تتوقف خلال الاربع والعشرين ساعة الاخيرة للتوصل الى صيغة بيان موحد ، توافق عليه الدول العربية ، وتقره المجموعة الافريقية ، تتم الموافقة عليه لعرضه كوثيقة نهائية على مؤتمر القمة الذى يبدا جلساته غدا .

وقد تقدمت المجموعة العربية التى كلفت لجنة مصغرة من مصر والكويت والسعودية والجزائر وليبيا والاردن ، بالتعاون مع الدكتور سيد نوفل الامين المساعد للجامعة العربية والسيد الشاذلى العيارى رئيس بنك التنمية العربى الافريقى فى الخرطوم ، باعداد مبادىء وأسس تعكس وجهة النظر العربية وتحدد أسلوب تحقيق التكامل المالى والاقتصادى بين الدول العربية ودول القارة الافريقية

وقد توصلت اللجنة العربية المصغرة الى مشروع بيان أقرته المجموعة العربية التى تتألف من ١٢ دولة ، قامت بابلاغه الى المجموعة الافريقية .

وينص المشروع العربى على النقاط العشر التالية :

① زيادة المساعدات الثنائية الممنوحة عن طريق الصناديق الوطنية الى الدول الافريقية غير العربية .

② تدعيم موارد المؤسسات الجماعية التى تعمل فى ميدان التنمية الافريقية .

③ المساهمة فى تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الافريقى عن طريق الاقتراض من أسواق المال العربية بافضل الشروط الممكنة لكلا الطرفين .

④ زيادة موارد المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا لمواجهة احتياجات التنمية الافريقية .

⑤ مبادرة الدول التى لم تصدق بعد على اتفاقية صندوق التضامن للبلدان غير المنحازة المزمع انشاؤه فى الكويت الى التصديق على الاتفاقية .

⑥ تشجيع الاستثمارات العربية عن طريق انشاء مشروعات عربية افريقية مشتركة والعمل على تطوير نظام لضمان الاستثمارات فى الدول الافريقية .

⑦ تدعيم التبادل التجارى بين الدول العربية والافريقية عن طريق اعطاء معاملة تفضيلية متبادلة .

⑧ تشجيع تبادل الخبرة الفنية بين الدول العربية والافريقية .

⑨ العمل على زيادة تدفق رؤوس الاموال العربية الى الدول الافريقية سواء فى شكل استثمارات مباشرة أو قروض أو ودائع .

⑩ تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والجماعية على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات الجدوى والمشروعات الانمائية فى افريقيا واعدادها للتمويل ، وهياكل البنية الاساسية كالمسح الجوى وانشاء الطرق والمواصلات وأى من المشروعات الاربعة التى اقترحتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

وبعد أن حددت المجموعة العربية هذه الاسس العملية لتدعيم التعاون العربى الافريقى فى المجالين الاقتصادى والمالى أوضحت المبادىء التالية :

أ ـ أن الشعوب العربية والافريقية تخوض نضالا مشتركا من أجل مواجهة الازمات الاقتصادية المتفاقمة وانهاء السيطرة والتبعية والاستغلال .

ب ـ أن البلاد الافريقية والعربية كانت مسرحا لابشع صور الاستغلال الاقتصادى .

ج ـ أن التعاون العربى الافريقى تعاون تاريخى استراتيجى وليس مرحليا

د ـ أن الدول العربية نفسها هى دول نامية تحتاج لمواردها من أجل اعادة بناء هياكلها الاقتصادية وبالرغم من ذلك فايمانا منها بأن قضية التحرير والتنمية الافريقية العربية هى قضية واحدة ، فانها تأتى كأولى دول العالم على الاطلاق من حيث نسبة ما تقدمه من معونات الى حجم ناتجها القومى ، فاقت أضعاف ما تقدمه الدول الصناعية من معونات للدول الافريقية والعربية .

وقد اجتمع مؤتمر وزراء الخارجية الافارقة والعرب فى الساعة الثامنة من مساء أمس وشرحت المجموعة العربية الورقة التى تقدمت بها ، وتركت للمجموعة الافريقية مناقشتها، والاستفادة

منها ، فى اعداد الصياغة النهائية التى تقترحها المجموعة الافريقية آخذة فى الاعتبار تقرير لجنة الاثنى عشر الافريقية التى وضعت تقريرا أصبح يعرف باسم ورقة تانزانيا .

وقد قامت المجموعة الافريقية بمراجعة ورقتى العمل العربية والافريقية وأبدت رأيهما فى ورقة عمل موحدة يناقشها مؤتمر وزراء الخارجية الافارقة والعرب فى جلسة ختامية تجتمع فى العاشرة من صباح اليوم .

وسوف يقر مؤتمر وزراء الخارجية الافارقة والعرب جدول أعمال القمة ، الذى يتضمن صيغة البيان السياسى الذى سيسمى اعلان القاهرة السياسى ، ويقر بعد ذلك صيغة الاعلان الاقتصادى اذا أمكن التوصل الى صيغة يقرها المؤتمر الافريقى العربى .

وكانت المجموعة العربية قد استأنفت صباح أمس مناقشة اعداد ورقة عمل عربية بحيث تتمكن هذه المجموعة عن طريق اللجنة المصغرة المؤلفة من ست دول اعداد الصيغة العربية الموحدة .

وكان السيد اسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية قد اقترح — حتى لا تتشعب المناقشات — أن تضع اللجنة فى اعتبارها تحقيق المبادىء التالية :

① دعم صندوق التنمية الافريقى العربى فى الخرطوم وزيادة رأسماله .

② أن يكون تقديم المعونة المطلوبة والمساعدات الضرورية لحركات التحرير الافريقية ، أمرا عاجلا وفوريا ولا ينتظر الاجراءات الطويلة التى لا تتفق وطبيعة العمل الفدائى .

③ ايجاد الصيغة المناسبة لتحقيق ما تريده الدول الافريقية ، وما تقدمه الدول العربية بحيث يكون التعاون ليس مجرد أرقام أو زيادة اعتمادات ، بل مناقشة التعاون بأسلوب علمى .

④ وضع صيغة مشتركة تتضمن اهم المبادىء التى وردت فى ورقة تنزانيا والتى تتناول عدة أفكار هامة تتعلق بأسلوب التعاون الاقتصادى والمالى .

وقد اتفقت آراء الدول العربية فيما يتعلق بالمبادىء التى اقترحتها مصر ، الا أن الوفد الليبى أبدى اعتراضه على ذلك ، ولكن اللجنة استمرت فى عملها وتوصلت الى تأييد هذه الافكار ، مع بحث تقديم دعم مالى «الدراسات الجدوى» وهو اقتراح تقدمت به اللجنة الافريقية الخاصة بالدعم المطلوب للدول الافريقية

وتركز عمل اللجنة الذى استمر حتى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر أمس ، واستؤنف فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، على اعداد تحليل دقيق لنوعية الاعتمادات التى قدمتها الدول العربية للدول الافريقية ، مع تحليل آخر للعلاقات الثنائية بين كل دولة عربية ودولة افريقية أخرى ومناقشة مدى قدرة كل دولة افريقية على استيعاب المشروعات الاقتصادية والصناعية التى تطالب بها والتركيز على المبادىء ، وليس على الارقام فيما يتعلق بميزانيات التعاون واعتماداته ، والتوصل الى صيغ علمية جديدة .

وكان من المقرر أن يقوم الدكتور سيد نوفل الامين المساعد للجامعة والسيد الشاذلى العيارى باعداد الصيغ المطلوبة حتى الساعة الرابعة بعد الظهر ، ونظرا لاستمرار العمل ، وانضمام رؤساء وفود الدول الست الى لجنة الصياغة المصغرة التى تقوم باعداد ذلك فقد تأجل للمرة الثانية الاجتماع الموسع للمجموعتين الافريقية والعربية انتظارا لانتهاء أعمال اللجنة العربية المصغرة التى تقوم باعداد الصيغة النهائية للمشروع العربى ، او المبادىء الاساسية التى يتضمنها التصور العربى للتعاون بين المجموعتين .

ومن جانب آخر عقد الجانب الافريقى اجتماعا منفصلا برئاسة السيد آدم أكوجو وزير خارجية توجو حضره ويليام

اثيوبى السكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية
وقد أوضح السيد آدم اكوجو خلال مناقشات وزراء الخارجية العرب والافارقة أن على الدول العربية والافريقية أن تأخذ فى الاعتبار حقيقة ارتباط بعضها البعض وتكاملها الذى لا غنى عنه .
وقال أن التعاون الافريقى العربى يجب ألا يكون نتيجة او مكافأة لموقف سياسى اتخذ تجاه مشاكل محددة ومعينة .
وأضاف انه يجب على الدول الافريقية ان تدرك أنه لا يمكن قيام استثمارات عربية لديها هى وحدها كما يجب على الدول العربية بدورها أن تدرك أن عائد الربح لا ينبغى أن يستخدم كمعيار وحيد للتقييم أو كدافع وحيد للعمل .
وقال ان ما ننتظره من اجتماعات القاهرة هو تعزيز طريق اعلان النوايا حتى نبدأ مرحلة الانجازات الكبرى البناءة ، فنحن نملك ثروات معدنية يمكن استغلالها كما أننا نعلم زراعتنا التى يجب أن نطورها وأن ندخل عليها الطابع العصرى الحديث حتى نسد احتياجات شعوبنا الغذائية وكل ذلك يتطلب مساعدات مالية سوف نخدع أنفسنا اذا توقعنا الحصول عليها من الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة .
وأشار الى ضرورة المشاركة فى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة للشعوب الافريقية والى ضرورة العمل الثنائى العربى الافريقى كنقطة انطلاق لتنسيق أكثر شمولا وعالمية .